دراسات
في العلوم السياسة

الحرب على اليمن
وتأثيرها على الأمن الإقليمي وأمن الطاقة العالمي

الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر زاير عبوسي
جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية

المدرس المساعد
ضمائر جودة براهان سلطان

الحرب على اليمن وتأثيرها على الأمن الإقليمي وأمن الطاقة العالمي

The war on Yemen and its impact on regional security
and global energy security

الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر زاير عبوسي
جامعة الكوفة ـ كلية العلوم السياسية

Assist. Prof. Dr.
Haider Zayer Abbousi
University of Kufa- College of Political Science
Haiderz.alamery@uokufa.com

المدرس المساعد
ضمائر جودة براهان سلطان

Assist. Lect.
Damayir Joudah Brahan
Thamar1994tt@gmail.com

الملخص:

شهدت اليمن في السنوات الأخيرة أزمات وأحداث متعددة ومتلاحقة قد تسببت تلك الازمات والاحداث بتدخلات اقليمية ودولية، ولا سيما في ضوء ما يتمتع به من موقع جغرافي إستراتيجي مميز ومؤثر والذي يشرف على مضيق باب المندب وهو يتحكم بدوره في مدخل البحر الأحمر وايضا قربه من منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط .سعت بعض الأطراف الإقليمية والدولية إلى محاولة استغلال نقاط ضعف اليمن لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة، حيث ان اغلب البلدان العربية وغير العربية هي تتدخل وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة أولا واخراً في هذه المنطقة المهمة ذات الموقع الاستراتيجي المميز الذي ترى فيه الدول تهديد لمصالحها ، وهذا ما جعل من اليمن محطة انظار من قبل الدول الاقليمية العربية والغير العربية والدول الكبرى ايضا التي لها مصالح في اليمن وتتدخل فيها بما يخدم هذه المصالح كلا حسب الطريقة التي تناسبه، فان الاحداث التي مرت بها اليمن جعلت من اغلب الدول المجاورة له والدول الاقليمية وغير الاقليمية تستغل هذه الاحداث في تغلغلها داخل اليمن .

وان اغلب هذه الدول رغم استفادتها من الحرب على اليمن الانها قد قدمت خسائر كبيرة منها ما تم الاعلان عنها ومنها لم تعلن لحد الان ،فقد تعرضت المملكة السعودية الى العديد من

الهجمات من حركة انصار الله التي جعلتها تتكبد خسائر كبيرة ادت الى ايقاف الانتاج وانخفاض الاقتصاد في بعض من مواقعها الحيوية مثل ارامكو وغيرها . ان رغبة المملكة السعودية بابراز قوتها وسيطرتها الاقليمية في المنطقة جعلت منها تقود الحرب على اليمن كونها تمثل القوة الاكبر من حيث السياسة والاقتصاد وايضا القرب الجغرافي مع اليمن وخوفها من تاثير الاحداث اليمنية فيها وانعكاسها عليها من خلال مطالبة شعبها بتغيير السلطة الحاكمة . اضافة الى بروز الجانب الايراني في دعم حركة انصار الله وما تقدمه لهم من دعم لوجستي من حيث الاسلحة والعتاد جعلت المملكة السعودية غير قابلة عن هذا الدعم وسعيها لايقاف مد النفوذ الايراني في اليمن والمنطقة لانها هي الاخرى تحاول ان تكون لها قوه اقليمية في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الحرب ، الامن الاقليمي، امن الطاقة، التهديد، العنف.

Summary:

In recent years, Yemen has witnessed multiple and successive crises and events. These crises and events have caused regional and international interventions, especially in light of its distinctive and influential geographical strategic location, which overlooks the Bab al-Mandab Strait, which in turn controls the entrance to the Red Sea, as well as its proximity to the Arabian Gulf region. rich in oil.

Some regional and international parties have sought to try to exploit Yemen's weaknesses to achieve their own political and economic interests, as most Arab and non-Arab countries are interfering according to what their own interests dictate first and foremost in this important region with a distinctive strategic location in which countries see a threat to their interests, and this What made Yemen a focus of attention by Arab and non-Arab regional countries and also major countries that have interests in Yemen and interfere in it to serve these interests, each according to the way that suits him, the events that Yemen went through made most of its neighboring countries and regional and non-regional countries exploit These events penetrated into Yemen.

And that most of these countries, despite benefiting from the war on Yemen, have provided great losses, some of which have been announced and others not announced yet. The Kingdom of Saudi Arabia has been subjected to many attacks from the Ansar Allah movement, which made it suffer great losses that led to the suspension of production and a decline in the economy in Some of its vital sites such as Aramco and others.

The desire of the Kingdom of Saudi Arabia to highlight its regional power and control in the region made it lead the war on Yemen, as it represents the largest power in terms of politics and economy, as well as geographical proximity with Yemen and

is incapable of this support and its quest to stop the extension of Iranian influence in Yemen and the region, because it is also trying to have a regional power in this region.

key words: War, regional security, energy security, threat, violence.

its fear of the impact of Yemeni events on it and its reflection on it by asking its people to change the ruling authority.

In addition to the emergence of the Iranian side in supporting the Ansar Allah movement and the logistical support it provides to them in terms of weapons and equipment, the Kingdom of Saudi Arabia

المقدمة

تعد الحرب على اليمن من اهم الازمات الدولية التي واجهت النظام الاقليمي العربي في بداية العقد الثاني من القرن الحادي و العشرين ، وما تزال هذه الحرب تشكل ازمة دولية اقليمية تهدد السلم والامن في المنطقة ، فقد احدثت استقطاب اقليمي ودولي وقد ظهرت المنافسة السياسية ثم المواجهة العسكرية ، ثم اتخذت هذه الخلافات بعدا مذهبيا ودينيا وقبليا ، التي تحاول من خلاله جميع اطراف الصراع السياسي في اليمن تغذية هذا الصراع والاستمرار فيه لتحقيق المصالح السياسية للأطراف، فكل هذه الاحداث التي حدثت في اليمن قد انعكست على دول الخليج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، فشعوب هذه المنطقة مندمجة مع بعضها بعادات وتقاليد عربية منذ القدم اضافة الى الاتصال المذهبي الطائفي في هذه المنطقة اضافة الى الارتباط الوثيق مع بعض من ناحية القرب الجغرافي حيث ان اغلب هذه المناطق متصلة مع بعضها البعض من الناحية الاجتماعية ايضا.لقد عملت الحرب اليمنية في خلخلة الامن في دول الخليج من حيث خوف هذه الدول من وصول هذه الاحداث اليها مما ادى الى توحيد هذه الدول تحت مسمى التحالف العربي حيث تحالفت دول الخليج مع بعضها في مواجهة هذه الاحداث اليمنية باسم (عملية عاصفة الحزم) التي استقطبت هذه الدول تأييد مجموعة من الدول العربية وغير العربية الاقليمية والدولية من اجل اكساب هذه العملية الشرعية في شنها الحرب على اليمن ، فهذه الاحداث جعلت امن هذه الدول واستقرارها في حالة غير مستقره هذا من الناحية الاقليمية اما من الناحية الدولية فان الحرب على اليمن قد جعلت اليمن تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال سيطرة بعض المليشيات والتنظيمات(تنظيم القاعدة وغيرها منم المجموعات الارهابية) على اغلب المناطق اليمنية ، فهذه الاوضاع قد جعلت ممرات البحر الاحمر وخليج عدن غير امن للصادرات الدولية والاقليمية وخوف هذه الدول من القرصنة على السفن المصدره في هذه المنطقة وصادرات الدول الكبرى عبر هذه الممرات البحرية.

اشكالية البحث:

يظهر محور مشكلة البحث من خلال ما يثيره موضوع البحث من اثارة عدة اشكالات وهي كالاتي:

١_ ما هو مدى تأثير الحرب اليمنية على دول الخليج؟

٢_ ما مدى انعكاس الحرب في اليمن على دول الخليج؟

٣_ مدى انعكاس الحرب في اليمن على الامن الاقليمي وامن الطاقة العالمي عبر هذه المنطقة؟

اشارة لما سبق يمكن ان ينطلق البحث من فرضية مفاداها ان :

ان كل الاحداث في أي دولة لها انعكاسها على دول الجوار منها خاصة الدول التي ترتبط ببعضها البعض بأغلب الجوانب خاصة الاقتصادية والاجتماعية والمذهبية الطائفية، وهذا ما حدث في الحرب على اليمن حيث ادى هذا الانعكاس في التأثير على الامن والاستقرار لدول الخليج، فضلا عن انعكاسها على الاستقرار العالمي خاصة في امن الطاقة لما تملكه اليمن من مكانة جيوستراتيجية مهمة في العالم.

ويمكن مناقشة الموضوع من خلال ما يأتي:

المطلب الأول :

التأثيرات الاقليمية الداخلية للحرب اليمنية على دول الخليج

يتمثل تأثير الحرب اليمنية على دول الخليج في ثلاث نواح وهي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حيث ان هذا التأثير قد بدا واضحا للجميع وفي مختلف الجوانب التي أثرت فيها هذه الحرب وهي كالاتي:

اولا : تأثير الحرب اليمنية على دول الخليج سياسيا وامنيا

تعد اليمن الحلقة الأضعف في الدول التي نشأت فيها الحركات الشبابية وخاصة بما يتعلق بتعرضه للتدخلات الخارجية وضعف قدرته على المقاومة من الداخل، اذ أن دولة اليمن تعاني ولا تزال تعاني من هذه التدخلات التي تهدف إلى إضعافه ومن ثم السيطرة على موارده المادية والبشرية والتحكم في موقعه الجغرافي المميز الذي يطل على أحد أهم طرق التجارة الدولية هذا من ناحية، و تواجد تنظيم القاعدة في اليمن وازدياد أعمال القرصنة البحرية في مياهه الإقليمية تعد سببا رئيسيا للتدخل السياسي والأمني في الشأن اليمني بعد نشوء الاحداث اليمنية من ناحية أخرى ، وان هذا التدخل قد أسهم في تعميق حالة الانقسام السياسي اليمني وتسبب بحروب أهلية حيث تسعى بعض القوى الدولية بأن يبقى اليمن كمنطقة نفوذ خاصة بها ولن تسمح بأن ينعم اليمن ومن حوله من دول الخليج العربي بالاستقرار السياسي والأمن[1] ، حيث كان للتدخل الإيراني في اليمن ذو أثر كبير على الاستقرار الأمني لدول الخليج بهدف إبراز نفوذها في منطقة الخليج العربي، فبعد قيام الاحداث الشعبية اليمنية عام ٢٠١١، أسهمت

الظروف التي مر بها اليمن في إفساح المجال للتغلغل الإيراني في المنطقة وبسط نفوذها فيها، مما شكل تهديدا للأمن الخليجي بسبب حالة التوتر وعدم الاستقرار سواء في اليمن الذي لا يزال يبحث عن التعافي والخروج من الأوضاع السيئة التي يمر بها، أو في دول الخليج التي رأت في هذا التدخل (التدخل الايراني) خطراً كبيراً على أمنها واستقرارها لا سيما أنه لا يخلو من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم الجمهورية الإيرانية في هذه المنطقة .[2]

يعد الموقع الاستراتيجي المهم لليمن من أهم أسباب التدخل الإيراني فيها الذي يقع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وسيطرته على مضيق باب المندب، وسعي إيران نحو مساواته للوجود الأمريكي في اليمن خاصة ومنطقة الخليج بصورة عامة، حيث أن ايران تسعى للسيطرة على الحدود التي تربط اليمن مع دول الخليج ورغبتها في إتخاذ قاعدة انطلاق إلى شرق أفريقيا في سبيل توسيع دائرة نفوذها في القارة الأفريقية، ففي البداية قامت ايران بترقب مسار الاحداث اليمنية وبقت التصريحات الإيرانية في حدود عدم الرضا إزاء تصاعد العنف في اليمن والخوف من تدهور الأوضاع اليمنية وانجرافها الى المزيد من العنف ودعت الحكومة اليمنية لتجنب إراقة الدماء معربة عن أملها في تحقيق المطالب المشروعة وداعية الجميع لليقظة والحذر من الانحدار في الاوضاع السيئة (٣)، حيث ان ايران قد مارست دوراً كبيراً في دعم حركة أنصار الله في اليمن كأول خطوة في مشروعها الإقليمي في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أسهم في جعلها قوة إقليمية ذات تأثير كبير في التفاعل السياسي والأمني في منطقة الخليج العربي مع عدم إخفاء أطماعها ومصالحها الإقليمية لهذه المنطقة ورغبتها في ممارسة الدور الذي تريد أن تؤديه والذي يتمثل في تعبئة الفراغ الأمني الذي لا يمكن أن يتحقق دون إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج مما يتيح لها الدور النشط في هذه المنطقة سواء على المستوى الأمني أو على المستوى الاقتصادي(٤) ، وقد سعت لتجعل اليمن نقطة انطلاق تمارس من خلاله دورها الإقليمي في هذه المنطقة، لكي توسع نفوذها في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بهدف التوازنات او التأثير على دول الخليج(٥) .

حظي اليمن ايضا باهتمام دولي وليس فقط اقليمي، فقد اهتمت به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي لها مصالح اقتصادية وسياسية فيه، حيث كان موقف الولايات المتحدة من الأحداث اليمنية هو تفضيلها في الانتقال السلمي للسلطة في اليمن مع رغبتها في تغيير مسار الاوضاع في اليمن، بحيث لا يمكنها ان تسمح لتنظيم القاعدة من الانتشار والسيطرة وتهديد المصالح الأمريكية في اليمن ودول

الجوار خاصة بعد قناعتها بأن النظام السياسي اليمني غير قادر على مكافحة الإرهاب بسبب وجود العديد من الخصوم السياسيين ووجود حالة من الفوضى في البلاد لا يمكنه السيطرة عليها، ولكن بعد تصاعد الأحداث السياسية في اليمن وفشل المفاوضات لوضع حلول جذرية لها وانضمام جهات متعددة للحرب في اليمن، أصبح النزاع المسلح في المنطقة وسيلة لفرض السيطرة على المناطق والأقاليم مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل تدخلا عسكرياً بصورة فعلية حيث زودت السعودية بصواريخ جوية لقتال الحوثيين، كما قدمت الاستخبارات العسكرية الأمريكية ايضا لكل من السعودية والإمارات الدعم اللوجستي في هجماتها العسكرية، وزودت طائراتهم بالوقود في محاولة واضحة لدعم الغارات الجوية التي تشنها السعودية ودول التحالف الخليجي في اليمن، حيث كان الهدف الأمريكي من المشاركة العسكرية في اليمن هو إنشاء نظام رئاسي يتعاون مع مصالحها، ويسمح لها بالمرور في كافة المياه الإقليمية لليمن لتأمين الممرات البحرية كوسيلة لمحاربة القرصنة في نقل النفط كما سعت لتحفيز الوجود الإيراني و(الإسرائيلي) للتواجد في محيط الدول المجاورة التي تعاني من الضعف نوعا ما وعدم استقرارها(٦).

ان التدخل الأجنبي لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل امتد إلى قيام المملكة المتحدة ايضا بدعم السعودية للتدخل العسكري لدول الخليج العربي والتحالف العربي في اليمن خاصاً بعد طلب الرئيس عبد ربه منصور (المدعوم من المملكة السعودية) الدعم الكامل، حيث قامت بإرسال قوات عسكرية قبالة السواحل اليمنية وارسال سفينة تضم عناصر من البحرية البريطانية للمشاركة في العمليات العسكرية التي قدمتها كمساعدة للسعودية(٧).

تعرضت الأراضي السعودية للعديد من الهجمات من حركة أنصار الله التي سببت خسائر كبيرة في مواردها الاقتصادية، ففي شهر مايو عام ٢٠١٩ قد تعرضت أربع ناقلات بحرية اثنتين منهما تحملان العلم السعودي إلى أضرار جسيمة نتيجة انفجار ألغام قد وضعت داخل المياه الإقليمية لدولة الإمارات في خليج عمان(٨) ، أما في سبتمبر ٢٠١٩ فقد تعرضت معامل تابعة لشركة ارامكو (ARAMCO) السعودية إلى الاستهداف بطائرات بدون طيار في محافظة بقيق و هجرة خريص، ويعتبر هذا الهجوم هو أحد أهم التطورات التي عصفت في استقرار دول الخليج إلا أن المملكة العربية السعودية لم تعلن أن حركة أنصار الله هي المسؤولة عن ذلك الهجوم خوفا من زعزعة الامن والاستقرار فيها واضهار ضعفها لشعبها وباقي الدول(٩) ،فقد قفزت أسعار النفط على خلفية احتمال نشوب المزيد من الصراع في المنطقة ، فضلاً عن صدمة

الإمدادات التي ربما تتوقف بسبب عدم الأمان في المنطقة، وان هذا الهجوم قد أظهر العديد من التأثيرات التي تؤدي إلى خفض الإنتاج النفطي في السعودية إلى النصف، وأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض التزويد العالمي بنسبة (٥%) الأمر الذي يعمل على رفع أسعار النفط بصورة غير متوقعة و أن ذلك سيؤثر على القيمة السوقية لشركة أرامكو وحجم استثماراتها وقد انخفضت الأسهم في البورصة السعودية بعد الهجوم بيوم بمعدل (٣%)، وقد لجأت بعض الدول مثل كوريا الجنوبية إلى إعلان الاستعانة بـ مخزونها النفطي من الاحتياطي الخام الاستراتيجي(١٠) ، و إن استهداف إيران أو أحد أذرعها العسكرية لهذه المنشأت يرجع غالباً إلى أن النظام الإيراني قدم رسالة مفادها أنه في حال أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية إيران على تقليل صادراتها فأن طهران لديها القوة الكافية لوقف الصادرات من البترول السعودي أيضا، كما أن كيان إيران ثابت في المنطقة لا يمكن استئصاله(١١).

إن الموقع الإستراتيجي الحيوي لليمن جعل منه ذو تاثير ونفوذ مهم في المنطقة وان جواره مع منطقة الخليج العربي، هو الذي نشط البعد الجيوستراتيجي للصراع، فاليمن يعد الجزء الأضعف في الطوق الأمني، الذي شكلته المملكة العربية السعودية حول نفسها لتعزيز أمنها القومي إذ يشكل المجتمع اليمني بتركيبته الجهوية والمذهبية أساسا للاصطفاف الاجتماعي والاستقطاب السياسي، فالاضطرابات اليمنية تنعكس على السعودية تبعا لطبيعة شبكة العلاقات القبلية والمذهبية الممتدة بين شمال اليمن وجنوب المملكة السعودية(١٢) ، حيث أن اليمن يمثل عمقا أمنيا لدول الخليج العربي والسعودية، في مواجهة العديد من التهديدات، منها تنظيم القاعدة الذي أعلن ضم فرعي القاعدة في اليمن والسعودية، تحت مسمى(تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية) ومقره في اليمن، اضافة الى التهديدات التي تمثله عمليات القرصنة في البحر الأحمر والتي هددت حركة الملاحة وتدفق النفط من دول المنطقة إلى العالم في الشرق والغرب(١٣) ، إضافة إلى ذلك يمثل اليمن مجالا حيويا لدول الخليج خاصة وللإقليم عامة فهو يطل على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي، إذ يمثل خليج عدن ومضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مما أعطاه أهمية مضاعفة في تأمين عبور السفن البحرية القادمة من الدول البعيدة والدول الإقليمية (الخليجية)، وما يمثله خليج عدن من أهمية كبرى إذ تمر وتلتقي عنده أهم ثلاثة ممرات مالية حرية دولية، تتمثل في الخط القادم من الخليج العربي والخط القادم من شرق وجنوب شرق آسيا والخط القادم من شرق أفريقيا وجنوبها إلى البحر الأحمرة فهذه الخطوط الثلاثة تؤثر على حركة الملاحة في البحر الأحمر الذي

يمثل ممرا ماليا شديد الحيوية لحركة النقل البحري وحركة التجارة العالمية، إضافة إلى ذلك أنه يربط بين شرق آسيا من جهة وجنوب أفريقيا وأوروبا والأمريكتين، من جهة أخرى(١٤).

كذلك تزداد اهمية اليمن كونها دولة جوار ذو تأثير مباشر على المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بسبب القرب الجغرافي والاجتماعي ايضا منهم وعلى الرغم من تأثيره على بقية منطقة الخليج العربي إلا أنه ليس هناك دولة جوار مباشر مع دول الخليج الأربع الأخرى مما يجعل تأثير التطورات اليمنية الداخلية أقل نسبيا مما هو عليه الحال بالنسبة إلى السعودية و سلطنة عمان، غير ان سيطرة حركة أنصار الله على اليمن يمكن أن يترتب عليها العديد من التداعيات الجيوستراتيجية والاقتصادية والأمنية على دول مجلس التعاون الخليجي إذ يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي المتميز في مضيق باب المندب الذي غمر من خلاله تجارة الخليج مع الدول الغربية لا سيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة، و ايضا قد مثل حاجزا أمنيا لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من خلال حمايته للحدود البرية الجنوبية بالنسبة إلى السعودية، والغربية بالنسبة إلى سلطنة عمان(١٥) .

ويمكننا القول أن التأثير الأمريكي و(الإسرائيلي) على الاستقرار السياسي والأمني في دول الخليج عامة ودولة اليمن خاصة يهدف إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية فيها أي ان كل الدول التي تدخلت في حرب اليمن تسعى وراء مصالحها وبما يخدمها فقط لا من اجل اصلاح الاوضاع في اليمن ولا احداث اي تغيير فيها.

ثانيا: تأثير الحرب اليمنية على دول الخليج إقتصاديا

إن التكامل الاقتصادي يعتبر من ضمن أحد الأسباب التي دعت إليها دول الخليج في أغلب الاتفاقيات والاجتماعات التي عقدتها مع بعضها ، وأن الاتفاقيات الاقتصادية سواءً التي تتم على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي مهم في عملية التبادل التجاري بينهم يمثل هدفا رئيسياً لهذا التحالف وان هذه الدول الست المجتمعة لمجلس التعاون تعتبر أكبر دول مصدرة للنفط العالمية تقريبا في هذه المنطقة اضافة الى العراق وإيران، الأمر الذي يجعلها تبحث عن صيغة اتحادية اقتصادية لها ولكي تصبح أكبر إقليم استثماري يدعم اقتصاداتها (١٦) ، وان الترابط ذو الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي دفعها للتنمية وتحفيز الاستثمار في القوى العاملة وتخفيض هجرتهم إلى الدول الاجنبية والتقليل من الاعتماد على النفط واللجوء إلى مصادر دخل أخرى على المستوى القومي والرغبة في ايجاد قاعدة زراعية

و صناعية تؤمن احتياجات المنطقة، وقد شغلت منطقة الخليج العربي مكانة هامة في مصالح القوى العظمى إذ تعتبر هذه الدول من أهم الأقاليم الحيوية في العالم نظرا لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم كممر للتجارة العالمية وما تملكه من ثروات نفطية كبيرة ، الأمر الذي جعلها محط اهتمام نظر بعض الدول الكبرى(١٧).

لقد سعت القوى الكبرى منذ زمن لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وممارسة نفوذها في منطقة الخليج العربي لا سيما بعد اكتشاف النفط أوائل القرن العشرين حيث زاد ارتباطها في هذه المنطقة فضلاً على أن كل دولة من هذه الدول لها مصلحة في الإمداد بالمخزون النفطي واستقرار الأسعار مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا حيث كانت أكثر بروزاً نظرا لقوتها ونفوذها في الشؤون الدولية(١٨) ، وان الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن النفط هو المصدر الأساسي الذي يمكن من خلاله قيادة العالم وات ذلك يتطلب إحكام السيطرة المطلقة على منابع النفط وتعزيز وجودها العسكري والسياسي في مناطق النفط العالمية لا سيما دول الخليج العربي، فقد قامت بإنشاء قواعد عسكرية وعقدت اتفاقيات أمنية بهدف تكريس سيطرتها على منابع النفط مستغلة غياب أي منافس لها في هذه المنطقة(١٩) ، وقامت الولايات المتحدة أيضا بطرح العديد من المشاريع، ومنها التي تستهدف دمج السوق المحلي بالسوق العالمية لضمان سيطرتها الاقتصادية على منطقة الخليج العربي، وتقليلها من سيادة الدول على مواردها الوطنية كما حصل في اليمن.

لقد استغلت الولايات المتحدة الاحداث الشعبية في اليمن لتحقيق غاياتها فقد دفعت بالإدارة السعودية للتدخل في اليمن الأمر دفع علي عبدالله صالح إلى التوسط لدول الخليج للخروج من قضية حكمه، وبعد خروج على عبد الله صالح من الحكم عام ٢٠١١م ساءت أوضاع البلاد إقتصاديا وانتشر الفساد المالي وتعاظمت نسب البطالة والفقر والأمية وانخفض دخل الفرد نتيجة للانخفاض في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي القومي للبلاد(٢٠).

كانت الحملات العسكرية في اليمن والإنفاق لشنها بقيادة المملكة العربية السعودية ذو الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بشكل عام حيث تشير التقديرات الأولية المبنية على تكاليف حروب أخرى مشابهة لأن المملكة السعودية لم تعلن صراحه عن خسائرها او كلفه انفاقها في الحرب على اليمن، فترجح بان التكلفة وصلت بحلول أبريل ٢٠١٥ إلى نحو (٣٠) مليار دولار تتضمن تكاليف تشغيل نحو (١٧٥) طائرة مقاتلة وتزويدها بالذخائر، وتكلفة وضع (١٥٠) ألف

جندي سعودي في حالة استنفار تحسبا لاحتمالات توسيع نطاق الحرب وهذا ما حدث فعلا، ويدخل في تكاليف الحرب الاقتصادية المساعد تعويضات ايضا التي قدمتها دول الخليج لمصر ودول أخرى لمشاركتها في عملياتها في الحرب على اليمن، والتي تقدر بمليارات الدولارات ففي مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في مارس ٢٠١٥، تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم ما مجموعة (١٢,٥) مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري، أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان فتقدر بما مجموعه (٥,٥)

مليار دولار، وقد زادت المملكة العربية السعودية من حجم إنفاقها العسكري حتى وصل إلى أكثر من (٨١) مليار دولار خلال عام ٢٠١٥م ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانيتي الولايات المتحدة والصين(٢١) .

فعاماً بعد عام يسجّل التحالف السعودي ضد اليمن خسائر كبيرة في الأسلحة والعتاد الذي بدوره يظهر فشل أهداف العدوان في حربهم على اليمن، فقد أنفقت السعودية مليارات الدولارات منذ بدء عدوانها على اليمن ولحد الان في محاولة منها لقلب المعادلة لمصلحتها وذلك من خلال شراء الأسلحة من صواريخ وطائرات وعتاد وايضا تمويل الضربات الجوية، ودفع البدائل المالية وغيرها، ناهيك عن تكاليف التشغيل العالية والدعم اللوجستي والأموال التي تعطى لقوات تقدّم الدعم، كالقوات السودانية والمصرية وغيرها كل ذلك يُضاف إلى الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة من الاستهداف اليمني للداخل السعودي، اضافة الى مقتل وجرح أكثر من ١٠٤٠٠ جندي في صفوف الجيش السعودي منذ بداية العدوان، منهم ٤٠٠ قتيل ومصاب منذ مطلع العام ٢٠٢١، إضافة إلى أكثر من ٢٢٦٦١٥ من المرتزقة ما بين قتيل وجريح، ومنذ بداية الحرب، دمرت القوات اليمنية أكثر من ١٤٥٢٧ آلية ومدرعة و دبابة وناقلة جند وعربة وجرافة وسلاحاً متنوعاً، وقد أطلقت ١٣٤٨ صاروخاً باليستياً، منها ٤٩٩ استهدفت منشآت عسكرية وحيوية تابعة للسعودية والإمارات، وبعضها طال العمق السعودي، ليستهدف أكبر ميناء نفطي في السعودية، وان هذه الصواريخ منها ما أصاب هدفه وتسبب بخسائر كبيرة ومنها ما تم التصدي له في سماء السعودية وهو ايضا قد كلّف خسائر كبيرة بسبب الكلفة العالية لتشغيل منظومات الدفاع الجوي وثمن الصواريخ التي تستخدمها في التصدي لها، ففي العام ٢٠٢١ وحده قد بلغ عدد الطائرات المسيرة التي أسقطتها الدفاعات الجوية اليمنية ٢٠ طائر همسيّرة، تنوعت بين أميركيةٍ وصينيةٍ وتركيةٍ(٢٢).

حيث تقدر المشتريات العسكرية للسعودية بنحو ٦٣ مليار دولار منذ بدء عدوانها على اليمن، من بينها ٢٨,٤ مليار دولار قد أُنفقتها على صفقات لشراء الأسلحة الأميركية منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٥، منها ٢٠ عقداً صادقت عليها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في العام الجاري حيث بلغت قيمتها ١,٢ مليار دولار، وقد شكلت صفقات السلاح السعودية مع أميركا ٧٤% من الإنفاق التسليحي لها، إضافةً إلى بريطانيا وفرنسا اللتين شكلتا ايضا ١٦% من المشتريات وفق ما كشفه تحقيق استقصائي أميركي، ووفق تقرير لمجلة "فورين بوليسي"، فإنَّ تكاليف بارجتين حربيتين، تتبعهما ٦ فرقاطات مرافقة، استأجرتهما السعودية لاستخدامهما في الحرب على اليمن، تبلغ ٣٠٠ مليون دولار يومياً حيث تحمل البارجة الواحدة على متنها ٦٠٠٠ جندي بعدتهم وعتادهم، و٤٥٠ طائرة بطياريها، و أيضاً مدافع وصواريخ بعيدة المدى، وبهذا يكون إجمالي تكاليف البارجتين مع توابعهما ٥٤ مليار دولار خلال ٦ شهور، إضافةً إلى نفقات قمرين صناعيين للأغراض العسكرية، تبلغ تكلفة الساعة الواحدة مليون دولار، أي في اليوم الواحد ٤٨ مليون دولار وهو ما يعادل ملياراً و٤٤٠ مليون دولار خلال الشهر الواحد ما يكلف ٨ مليارات و٦٤٠ مليون دولار خلال ٦ شهور، وتبلغ ايضا كلفة تحليل المعلومات وعرضها واستخراجها من الصور والبيانات التابعة للأقمار الصناعية العسكرية ١٠ ملايين دولار يومياً، أي ٣٠٠ مليون دولار شهرياً، ليصل المبلغ إلى مليار و٨٠٠ مليون دولار خلال ٦ أشهر وايضا تبلغ كلفة طائرة "الأواكس" ٢٥٠ ألف دولار في الساعة، أي ٦ ملايين دولار يومياً، ما يعادل ١٨٠ مليون دولار شهرياً، أي ما يعادل ملياراً و٨٠ مليون دولار خلال ٦ أشهر، أما كلفة الصاروخ الصغير، فتبلغ ١٥٠ ألف دولار، وكلفة الصاروخ المتوسط الحجم تبلغ ٣٠٠ ألف دولار، وكلفة الصاروخ الكبير الحجم ٥٠٠ ألف دولار وتبلغ كلفة الصيانة وقطع الغيار لكل طائرة في الغارة الواحدة ١٥٠ ألف دولار(٢٣) .

حيث شهدت الميزانية الجديدة للسعودية في العام ٢٠٢٢ خفضاً للإنفاق العسكري بأكثر من ١٠% مقارنة مع ما كان عليه في العام ٢٠٢١، إذ تعتزم السعودية تخصيص ١٧١ مليار ريال للإنفاق العسكري في العام ٢٠٢٢، مقارنة بـ١٩٠ مليار ريال في ٢٠٢١، حيث يرى مراقبون أن استمرار السعودية في قيادة تحالف الحرب على اليمن رغم الانهيار الاقتصادي الذي بدأت بواكيره، يؤكد أن قرار وقف الحرب على اليمن ليس بيد السعودية فعليا قدر ما هو أمريكي وبريطاني بالمقام الأول(٢٤).

ان رغبة الإمارات في التصدي لإيران وممارسة تأثيرها في المنطقة تدفع بها نحو الاستمرار في التدخل في اليمن، حيث لا تلتقي مصالحها دائماً مع المصالح السعودية(٢٥) .

لقد بلغت خسائر الإمارات في تدخلاتها العسكرية خارج حدودها منذ عام ٢٠١٥ قرابة ١١١ فرداً من قواتها العسكرية أغلبهم في اليمن، وفقاً لورقة بحثية أصدرها مركز الإمارات "إيماسك" للدراسات والاعلام أخيراً، حيث ان الإمارات تمتلك وبحسب الدراسة، ٣ أنواع من القوات في اليمن، النوع الأول قوامه ١٥٠٠ جندي وضابط من الجيش الإماراتي يقومون غالباً بمهام تدريبية، أما القوة الثانية فتتشكل من مجندين يمنيين يتلقون التدريب والتمويل والتسليح والأوامر أيضاً من الإمارات ولا يخضعون لإشراف قيادة الجيش اليمني بل يتلقون الاوامر من الجيش الإماراتي، والقوة الثالثة تتكوّن من مجندين من المرتزقة الدوليين بعدد تقريبي (١٨٠٠ مجند/ مرتزق) من كولومبيا وبنما وسلفادور وتشيلي وإريتريا، ويتبعون هيكلياً لقوة حرس الرئاسة الإماراتية، هذا وقد ذكرت دورية "إنتليجينس" الاستخباراتية في تقرير لها أن دولة الإمارات قد استأجرت ضباطاً أميركيين سابقين حاربوا في العراق وأفغانستان لتحسين أداء قواتها في اليمن، ما يعني نفقات إضافية تضم إلى خسائرها هناك، أما القوات اليمنية الموالية للإمارات فتتوزع على ألوية عدة يبلغ قوامها حوالي ٣٥ ألف مجند، منهم ١٤ ألفاً يشكلون قوات الحزام الأمني لعدن وأبين، و ١١ ألف مجند قوام ألوية النخبة الحضرمية، و ٣٠٠٠ مجند للنخبة الشبوانية، و ٤٠٠٠ مجند مقسمين بالتساوي على النخبتين المهرية والسقطرية(٢٦).

ان الأجور المرتفعة التي تدفعها الإمارات للمجندين متعددي الجنسيات وتدريب وتسليح قوات يمنية كبيرة، والطلعات الجوية المكثفة، ومنصات الدفاعات الصاروخية (باتريوت) كلها تجعل كلفة الحرب في اليمن مرتفعة للغاية بالنسبة للإمارات مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الإماراتي، حيث يبلغ المتوسط الشهري لإنفاق الإمارات على تدخلها العسكري في اليمن قرابة ١,٣ مليار دولار ويشمل التدخل البري والجوي، إذ تشترك ٣٠ مقاتلة إماراتية في القصف على اليمن منذ مارس ٢٠١٥، مع تدخل بوارج بحرية متعددة في الشواطئ الغربية لليمن تحديداً، وقد ذكرت دراسة "إيماسك" أيضاً أن النفقات لا تمر عبر مجلس الحكم الاتحادي وأنها قد تسببت برفع الضرائب والرسوم على الخدمات في الإمارات على المواطنين والمقيمين، بشكل قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الخارجية في الإمارات وارتفاع تكاليف المعيشة لمواطني الدولة، فالإمارات قد لجأت إلى الصندوق السيادي للدولة لتغطية نفقاتها في اليمن وسدّ عجز الموازنة فقد تراجعت أصول الصندوق قرابة ٣٠ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٥، كما أنها خفضت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية من ٢٠٠ مليار دولار إلى ٦٦ مليار دولار فقط منتصف عام ٢٠٠٧)٢٧).

لقد ساهمت حكومة البحرين مساهمة معنوية علنية بتأييد العدوان على اليمن وقد قدت مساهمة عملية مباشرة بإرسال قوات عسكرية مزودة بكامل عتادها العسكري من عربات مقاتلة ومدرعات وأسلحة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة إلى اليمن، وقد تمركزت القوات البحرينية في جازان والتي مثلت الدفعة الاولى وكان لها قاعدة عسكرية على الحدود ومن هذه القوات ما توجه عبر منفذ الوديعة وصولا إلى منطقة "صافر" بمحافظة "مأرب" وهي القوة التي تم استهدافها ضمن القوات المتواجدة في المنطقة بصاروخ "توشكا"، في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥، تم الإعلان عن وصول ثاني دفعة من القوات البحرينية، تقدر بـ ٢٠٠ مقاتل، إلى ميناء عدن على متن الفرقاطة البحرينية صبحا، وقد تعرضت القوات البحرينية لخسائر بشرية ولوجستية كبيرة فور وصولها إلى الأراضي اليمنية(٢٨).

ففي محافظة مأرب اليمنية كان عدد من أفراد وضباط القوات البحرينية متواجدة ضمن قوات خليجية وعربية أخرى متواجدة في موقع عسكري في منطقة "صافر" قد خصص لتجميع القوات حين تفاجأت هذه القوات بصاروخ "توشكا" في يوم الجمعة الموافق ٤ سبتمبر ٢٠١٥ يضرب المعسكر ويحدث دمار كبيرا ويقضي على عدد كبير من المتواجدين في المعسكر من بينهم ٥ جنود بحرينيين، وقد أثبتت التجارب الميدانية أن جيش النظام البحريني لم يكن قادرا على حماية نظامه الحاكم في بلاده، وفشل ايضا في مواجهة الإرادة الشعبية البحرينية ما دفع النظام إلى الاستعانة بقوات النظام السعودي لقمع أهل البحرين، وبالتالي فإن منطق القول يؤكد بأن الجيش الذي يفشل على أرضه لا يمكن أن يحقق انتصار على أرض غيره، ويتبين أن القوات البحرينية المشاركة في العدوان على اليمن لم تكن غير قوة رمزية لهذا فقد تم الإعلان أكثر من مرة عن سحب القوات البحرينية من اليمن وكان ذلك بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٦، ثم في ١٥ أغسطس ٢٠١٦ ، وتم الإعلان عن سحب القوات البحرينية بحجة أنها حسب تصريح ملك البحرين حمد بن عيسى "أنهت واجبها هناك، لكن بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٧ يتحدث ملك البحرين عن عودة مجموعة من أفراد القوات البحرينية في اليمن إلى المنامة وأن هذا ربما يترجم حالة التخبط التي تعيشها الحكومة البحرينية التي تبدو أنها كانت قد قررت سحب قواتها من اليمن نتيجة ضراوة المعارك التي شاهدها جنودها في مناطق مختلفة من اليمن لكن النظام تراجع عن قراره بسحب جنوده خوفا من سخط السعودية عليه(٢٩)، غير ان باقي الدول الخليجية لم تعلن ولم تذكر صراحة عن خسائرها في حرب اليمن بشكل واضح للعيان.

ويمكننا القول أن الصراع اليمني قد مثل نقطة ضعف لمنطقة الخليج العربي وهدد أمنها

الاقتصادي وثرواته النفطية، حيث أن الحرب اليمنية مع عدم وجود سلطة للحكم يسهم بشكل مباشر في فقد السيطرة على الممرات البحرية والبرية لدول الخليج العربية الذي يؤثر سلبا على أمن التجاره وناقلات النفط وغيرها مما يجعلها فرصة سهلة للقراصنة للاستيلاء عليها وهذا الأمر يجعل الدول ذات المصالح في هذه المنطقة في حالة نفور من هذه الأوضاع مما يجبرها ع التدخل وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة أولا واخراً.

ثالثا : التأثيرات الاجتماعية للحرب اليمنية على دول الخليج

إن المجتمع اليمني يعتبر من المجتمعات المحافظة على عاداتها وتقاليدها وأن ذلك يعود لظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية فيه، فالبنية الاجتماعية لليمن لم تشهد تغييراً نتيجة انغلاقها على نفسها لفترة من الفترات ، و أن المجتمع المدني اليمني في أصله هو مجتمع قبلي ، وتشكل القبائل اليمنية ما نسبته (٨٥%) من إجمالي عدد السكان، ويقدر عدد هذه القبائل بنحو (١٦٨) قبيلة تتوزع في شتى أنحاء اليمن(٣٠)' وما تزال تشكل فيها القبيلة هي الوحدة الاجتماعية للمجتمع اليمني إلى جانب الشرائح الاجتماعية الأخرى ولكن على الرغم من ذلك هنالك اختلاف كبير بين سكان الأقاليم الجبلية وسكان السهول في نواحي الحياة المختلفة(٣١) ، ونتيجة لتأثر إقليمي الشمال والجنوب اليمني بطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية التي أنتجها الواقع الدولي لا سيما توجهات بعض القوى الفاعلة في الخليج وشبه الجزيرة العربية في فترة الحرب الباردة، وما نتج عن هذه الحرب من حقائق ومعطيات جديدة كان لها ارتداداتها على الساحة الاجتماعية في ذات المنطقة والتي تمثلت في ظهور حراك اجتماعي كان له انعكاساته على مجمل الحياة السياسية في اليمن خاصة ودول الخليج عامةً.

لقد أدت الاحداث السياسية اليمنية إلى سوء وتردي الأوضاع الاجتماعية في الدولة والتي تمثلت في ارتفاع أسعار الغذاء وتعاظم الإحساس في عدم المساواة الاجتماعية نتيجة لحالة الفساد في البلاد وزيادة معدلات الفقر أيضا مما أدى إلى حصول مجاعات نتيجة سوء التغذية وارتفاع معدلات البطالة بنسبة بلغت (٣٥%) مقابل متوسط البطالة العالمي البالغ (١٤%) حيث أدت إلى تعطل القوى البشرية من فئة الشباب القادرين على إحداث التنمية والتطور ودفع البلاد نحو الأمام في مجالات عملهم الأمر الذي تحول لاحقا إلى تربة خصبة لحركة شعبية اجتماعية واقتصادية وسياسية(٣٢) ، ونظراً لأن دول الخليج تعتبر من الدول المستوردة للعمالة من الوافدين فقد بقي سوق العمل الخليجي يستقطب عمالة جديدة بعد سبعينيات القرن الماضي بسبب مغادرة العمالة الإيرانيين والعراقيين المنطقة بعد إغراء التنمية في بلادهم،

وتنامي حجم قطاعات الخدمات الشخصية والصناعية، واخفاق البلدان الرئيسية لتصدير العمالة كمصر والأردن واليمن في مقابلة المتطلبات المتزايدة لسوق العمل الخليجي(٣٣).

حيث بدأت دول الخليج في استقدام الأيدي العاملة من خارج البلدان العربية وفي الغالب من دول شرق آسيا حيث انخفضت نسبة الوافدين العرب لدول الخليج من (٦٥%) حتى أصبحت (١-٣٠%) خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٨٥م، فقد أصبح ذلك يشكل حاجزا في وجه الهجرة للأيدي العاملة من اليمن نحو دول الخليج و التي تشكل في الغالب فرصة تعوضهم عما حصل في بلادهم وذاك من خلال توفير حياة زهيدة والحصول على لقمة العيش فيها وفتح باب الهجرة غير النظامية لأبناء اليمن لدول الخليج حيث يشكل ذلك تهديداً للاستقرار الاجتماعي في هذه الدول، و لكن بعد حصول الأزمة في اليمن، كان لا بد من البحث على واحدة من أهم وسائل تحسين الظروف الاجتماعية وهي جعل دول الخليج أسواقاً للعمل بحيث تكون أكثر انفتاحاً أمام العمال اليمنيين، ففي أولويات الإصلاح في اليمن والتي نشرت في أوائل عام ٢٠١٠م كانت الأولوية في المرتبة الثانية هي صنع فرص عمل جديدة لليمنيين داخل الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، على أساس أن زيادة التحولات المالية تستطيع أن توليد ضعف العوائد السنوية لتحرير التجارة والمساعدات الخارجية وتخفيف الديون مجتمعة(٣٤) ، إلا أن أسواق العمل كانت محتدمة ومعقدة ومتشابكة جدا في السياسة، ومن حيث التطبيق فقد افتقدت تلك المبادرة إلى التوجه.

إن زيادة العمال اليمنيين في أسواق عمل دول الخليج ليس مهمة بسيطة، فكما هو الحال في جميع انحاء العالم توجد قيود لتدفق العمالة نتيجة لاعتبارات سياسية وأمنية واجتماعية ولوجود وظائف تخصص لمواطنيهم، ولتحديد الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة القادمة من اليمن ومختلف أنحاء العالم قامت دول الخليج بوضع نظام الكفالة الذي زاد من ظهور وكالات توظيف فاسدة تستهدف دول آسيا وتستغني عن الأيدي العاملة في هذه الدول، حيث تستغل أكبر عدد من العمال ويجبرهم على القبول بظروف سيئة، كما أن ذلك قد أدى إلى إيجاد فجوة في التنافسية بين أبناء المجتمع الخليجي(٣٥).

ان حرب اليمن تؤثر بشكل متزايد على المجتمع السعودي خصوصًا في المناطق الجنوبية حتى وإن توقفت الحرب، ستستمر آثارها على الداخل السعودي لفترة أطول، فأن حرب اليمن لا تنحصر انعكاساتها على المجتمع اليمني فحسب بل تطال أيضًا على المجتمع السعودي الذي بات يتأثر بتطورات هذا النزاع وديناميكيته وخاصة ما يحصل على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية وما وراءها، فلم يُغيّر أحوال اليمنيين وحدهم وإنما السعوديين أيضًا،

خصوصًا قاطني مناطق الحدود الجنوبية السعودية، إذ تغيرت حياتهم بشكل كبير من النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وفي ظل الحديث عن مفاوضات بين السعودية والحوثيون والتي قد تقود إلى تفاهمات سياسية وعسكرية، ستظل مفاعيل هذه الأحداث تشغل حيزًا كبيرًا في التصور العام للمجتمع السعودي، حتى في مرحلة ما بعد الحرب (٣٦).

المطلب الثاني:

تأثير الحرب اليمنية على الأمن الإقليمي والدولي

لعل من أهم الأسباب على المستوى الإقليمي وحتى الدولي التي تدافعت نحو إطالة أمد الحرب الجارية في اليمن هي المصالح والأطماع الخارجية التي ترمي إلى السيطرة على مضيق باب المندب الإستراتيجي والجزر والموانئ والثروات الطبيعية لليمن وخاصة النفط والغاز [37]

يتفاوت دور وتأثير الأطراف الإقليمية في اليمن باختلاف سلوك الفاعلين الإقليميين الرئيسيين وكل طرف منها من حيث الدور والمكانة في المنطقة بين كل من إيران والسعودية والإمارات وكلا حسب مصالح وأجندات كل طرف من هؤلاء الأطراف الثلاثة حيث تتبنى إيران إستراتيجية واضحة في شأن الشرق الأوسط تهدف إلى بناء ما تسميه طهران (الشرق الأوسط الإسلامي) أو (الخليج الفارسي الكبير) ، ومن مشتقات هذه الإستراتيجية وأمثلتها، هي السيطرة على بعض الأماكن الإستراتيجية ذلك أن إيران لديها مخططات للسيطرة على الممرات البحرية والتجارية الإستراتيجية و تقوي تحكمها فيها لأغراض تخدم مصالحها ومنها مضيق باب المندب الذي يعد الشريان الحيوي للملاحة والتجارة الدولية وهذا لا يتحقق إلا من خلال السيطرة على الدولة اليمنية مما يشكل تهديدا للأمن القومي العربي ومصالح الدول الإقليمية والدولية ايضا(٣٩).

ف المملكة العربية السعودية تولي اهتماماً كبيراً لمجريات الأوضاع في اليمن وعلى مر التاريخ كدولة جوار لاعتبارات سياسية وأمنية ، وقد احتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية(٤٠) حيث انها تتبنى إستراتيجية تنطلق من فكرة أن أمن اليمن من أمن المملكة وأن تطور الأحداث في الساحة اليمنية ينعكس وبشكل مباشر على الساحة السعودية ومن هذا المنطلق تسعى المملكة العربية السعودية إلى التأثير على القرار اليمني من خلال استخدام كافة الوسائل الممكنة حتى ولو كان آخر هذه الوسائل هو التدخل العسكري(٤١) .

لذلك فأن المملكة السعودية قد وقفت خلاف توجهات ايران، التي تعد نفسها (السعودية) المدافع عن العالم الإسلامي السني والساعي

إلى وقف المد الشيعي الإيراني ومنع أية قوة خارجية من تكوين وتأسيس قواعد نفوذ لها في اليمن الدولة المجاورة و التي طالما شكلت عنصرا مهما للأمن الداخلي السعودي، من هنا يأتي تفسير مصالحها ومواقفها وحربها في اليمن المتمثلة في وجوب نزع سلاح الحركة الحوثية وإعادة الحكم للسلطة الشرعية المعترف بها دوليا ، وفقا للقرار رقم (٢٢١٦) ، كما و تسعى المملكة السعودية إلى تأمين وحماية حدودها الجنوبية و لديها طموحها في الحصول على موطئ قدم على بحر العرب والمحيط الهندي لتصدير منتجاتها النفطية إلى الصين وآسيا شرقا من دون قلق من تهديد إيران بالسيطرة على مضيق هرمز في الخليج العربي وتعمل ايضا على إنشاء ميناء نفطي لها في محافظة المهرة اليمنية على ساحل البحر العربي .[41]

هذا ما جعل المملكة العربية السعودية أن تقود هذه الحرب على اليمن ولكنها تفاجأت بقدرة الحوثيين على المقاومة والتصدي لها، فلم تعد الضربات الجوية للتحالف السعودي/الإماراتي على الحوثيين في اليمن قادرة على تغيير معادلة الحرب ومن غير المحتمل أن تتمكن القوات التابعة للرئيس عبد ربه منصور هادي وتلك التي تعمل لصالح الإمارات العربية المتحدة من أن تحقق نصرًا حاسمًا على أرض اليمن مما جعل هذه الحرب تتخذ طورًا جديدًا في هذا البلد، فحينما تمكَّن الحوثيون من تطوير سلاح الطائرات المُسيَّرة دون طيار وبعض أنواع الصواريخ، واستطاعوا إحداث ضربات متكررة وشديدة التأثير على السعودية والإمارات على حد سواء وذلك من خلال قيامهم باستهدافهم المطارات والموانئ والمنشآت النفطية ومحطات توليد الطاقة في السعودية والامارات ولا تعد هذه المرة الأولى التي يطلق حركة أنصار الله فيها صواريخ على السعودية، فَحَسَب المتحدث باسم التحالف العربي تركي المالكي، فإنه تم إطلاق ٢٦٦ صاروخًا على المملكة منذ مارس/آذار ٢٠١٥، وقد تعود التحالف العربي خلال سنوات الحرب تنفيذ هجمات جوية على اليمن دون الخوف من ردَّات انتقامية لها، مما سبَّب هذا الامر في إطالة أمد الحرب وعدم الجدية في إنهائها أو حسمها عسكريًّا(٤٢).

لكن معادلة الحرب قد تغيرت منذ بداية العام ٢٠١٩، فقد أصبح بمقدور الضربات لجماعة حركة أنصار الله تتجاوز الدفاعات الجوية السعودية والإماراتية وإصابة أهدافها بكل سهوله، ما يجعل أهم دولتين في التحالف ضد اليمن مكشوفتين عسكريًّا أمام الهجمات الحوثية، فقد بدأ الفزع السعودي من تطور القدرات الحوثية عندما استطاعت سبع طائرات مسيَّرة في ١٤/يار/ ٢٠١٩، استهداف محطتي ضخ النفط لشركة أرامكو على طول خط الأنبوب السعودي (شرق غرب) الممتد إلى البحر الأحمر وقد أصابت أهدافها بدقة على بعد ١٠٠٠ كيلو متر

داخل العمق السعودي دون ان تستطيع منظومات الدفاع الجوية السعودية اكتشافها، وقد أحدثت كسرًا عرضه ٤ أمتار في أنبوب النفط الرئيسي بين محافظتي عفيف والدوادمي بمنطقة الرياض أخرجته عن العمل، وقد اعترف الأميركيون بحدوث تطور في القدرات الحوثية، عندما قاموا في ٦/ حزيران ٢٠١٩، بإسقاط طائرة استطلاع أميركية فوق صنعاء على علو مرتفع، وقد اتهم الأميركيون إيران بأنها تمد بتكنولوجيا متطورة للحوثيين(٤٣) ، وقد هاجم الحوثيون ايضا مطار أبها الدولي في ١٢/حزيران/ ٢٠١٩، بصاروخ من نوع كروز الجوال، وقد استخدم الحوثيون أيضًا صاروخ كروز في مهاجمة محطة كهرباء "الشُّقَيق" في جازان بالسعودية، بتاريخ ١٩/حزيران ٢٠١٩، وان وصول صواريخ كروز إلى الحوثيين يشكل تحولًا مهمًّا في مسار الحرب اليمنية، فصاروخ "كروز" (غير باليستي) شبيه بالطائرة دون طيار يمكن أن يطير على علو منخفض وبشكل أفقي، مما يجعل من الصعب على الرادارات ومنظومات الدفاع الجوي اكتشافه ولديه ايضا قدرة عالية على المناورة ودقة في إصابة الهدف وهو يستطيع حمل رأس متفجر بوزن ٤٥٠ كيلوغرامًا، ويصل مداه إلى ٢٥٠٠ كم (٤٤) .

حدث تطور متسارع في قدرة حركة أنصار الله على شن هجمات بالطائرات المسيرة بنطاقات أبعد وأكثر دقة من قبل، فقد انتقلوا من استخدام الطائرات المسيرة صغيرة الحجم إلى استخدام طائرات مسيرة أكبر حجمًا تصنفها الأمم المتحدة ضمن "المركبات الجوية غير المأهولة" القادرة على قطع مسافة تتجاوز ١٤٠٠ كم، فأن هذا التطوير في القدرات العسكرية للحوثيين قد أدى إلى إيجاد حالة من الردع المتبادل بين طرفي الصراع و من المتوقع أن يدفعهم للتفكير في بدائل أخرى واستخدامها في الحرب (٤٥) .

تبنت دولة الإمارات أيضا استراتيجية خاصة بها منطلقة من تحقيق مصالحها وطموحاتها الخاصة إذ جمعت بين الأهداف العسكرية والتجارية بهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب لها مما يعزز دورها كقوة متنامية ذات تطلعات توسعية إقليمية، حيث يرى أغلب المراقبون أن الدور الإماراتي طيلة السنوات السبع الماضية كان دورا تدميرياً ، حيث كانت النتيجة أن نجحت أبو ظبي في تفويض عناصر السلطة الشرعية اليمنية وصولا إلى الإجهاز على ما تبقى من حضورها في مناطق الجغرافيا اليمنية الحيوية ففي جنوب اليمن ثم طموح جامح لدى الإمارات في توسيع نفوذها الإقليمي على خطوط إمدادات الطاقة عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب والعودة إلى ميناء عدن الإستراتيجي بعد أن فقدت الإمارات عقد تطويره من خلال إلغائه من الجانب اليمني من قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي لا سيما بعد إعلان جيبوتي إلغاء عقد الامتياز الممنوح لمجموعة موانئ دبي العالمية

، واستعادة إدارة ميناء دوراليه الجيبوتي وإعلان سلطات أرض الصومال وقف أعمال بناء مطار القاعدة العسكرية في ميناء بربرة الإستراتيجي (٤٦) .

لذلك نجد أن منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب كانت ولا زالت محل اهتمام القوى الإقليمية وميدانا لتصارعها وتنافسها ، وقد ازداد الاهتمام بهذه المنطقة مع تفاقم الفوضى في الساحل الصومالي واستهدافها للجماعات المتشددة وقرصنة السفن العابرة وما يجري من صراع على أرض اليمن قد مثل تهديدا للتجارة المارة عبر هذه المنطقة إضافة إلى التهديدات الأمنية فإن عدم توقيع عدة دول محيطة بالمضيق لاتفاقيات ضبط الملاحة الدولية فيه قد ساهم بشكل كبير في بقاء واستمرار المضيق في حالة من الاهتزاز وعدم الاستقرار الأمني لفترات عديدة، لذا فقد سعت العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى العمل في حصول الاستقرار في هذه المنطقة وتتركز أهم صور وأشكال هذا التنافس في وجود القوى العسكرية في القواعد العسكرية الدائمة وهو ما انعكس سلبا على مستقبل الأحداث اليمنية(٤٧) .

ان مضيق باب المندب يحظى بمكانة متميزة في الإدراك الإستراتيجي للقوى الإقليمية والدولية ، لأنه مضيقا ذو موقع استراتيجي متميز فهو يعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وحلقة الوصل التي تربطه بخليج عدن ، ومنه إلى البحر العربي والمحيط الهندي ثم إلى جنوب وشرق آسيا على المحيط الأطلسي وبهذا قد ارتبطت كل البحار والخلجان ببعضها وتلاقت مع البحار والمحيطات الصالحة للملاحة عالميا ، وما زاد من أهمية هذا المضيق هو تحكمه في طريق التجارة من خلال مرور ناقلات النفط من خلاله مما أكسب المنطقة أهمية حيوية وإستراتيجية اقتصادية على مر العصور و إن السيطرة عليه تعني السيطرة على حركة التجارة وخاصة التجارة النفطية لذلك يحظى بأهمية كبيرة في إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية أيضا في الصراع والتنافس للسيطرة عليه ، وان لليمن أهمية كبيرة في أداء الدور الرئيس في مضيق باب المندب بحكم سيطرتها على مدخل المضيق وخروجه.

مما لا شك فيه ان المضائق والممرات البحرية تكتسب أهمية إستراتيجية في كل الدول وخاصة ذات المواقع المهمه والمميزه ونظرا إلى تلك الأهمية فقد تحولت هذه المضائق إلى ساحة محفزة للصراع والمنافسة بين القوى الإقليمية لتوظيف تحريات الصراع في اليمن التسوق أهدافها ومشاريعها الإقليمية ، كما هو الحال في التنافس والصراع السعودي – الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، وخاصة في الأعوام الأخيرة فقد برزت العديد من المؤشرات الايجابية ذات الاهمية الكبرى للبحر الأحمر بشكل عام ومضيق باب المندب بشكل خاص

الذي يعتبر من أهم المحاور الحيوية الدولية وذلك بسبب التحديات والمخاطر التي تركزت على مداخلة الأساسية خاصة مدخله الجنوبي ومع تغير الخريطة الجغرافية الجيوستراليحية، حيث لم تشهد هذه المنطقة موجة من الاهتمام الدولي من المخاطر والتحديات فقط بل ان اغلب هذه الدول قد توجهت إلى بناء قواعد عسكرية لها في الدول المطلة على مدخل البحر الأحمر وخاصة من الناحية الجنوبية(٤٨) .

فإن محاولة إيران القيام بدور قيادي في محيطها الإقليمي ، وتدخلها في الشؤون والصراعات الداخلية تثير المخاوف لدى الكثير من دول المنطقة لأنها تهدف إلى واقع سياسي – أمني على الإقليم ، والتحكم بشؤونه وفقا لمصالحها ومد نفوذها على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما يشكل تهديدا للدول العربية وخاصة دول الخليج العربي المختلفة مع إيران سياسيا وعقائديا (٤٩)

وتعتبر منطقة أفريقيا المطلة على البحر الأحمر بيئة مناسبة للنشاطات الإيرانية السياسية والعسكرية، لذا أصبح مضيق باب المندب جزءا من الأهداف الإستراتيجية الشاملة لإيران أيضا التي تتطلع اليها لاعادة ترتيب مصالحها ، وفي الوقت نفسه ليس هدافا لإيران فقط بل ايضا هدفا لاستراتيجيات قوى إقليمية رئيسة أخرى كالمملكة العربية السعودية ومصر ، فنجد السعودية تقابل إيران في التطلعات والتوجهات وبذلك نجد أن المنطقة وخاصة مضيق باب المندب أصبحت تعاني من الصراع الإقليمي الإيراني– السعودي في اليمن ومنطقة البحر الأحمر بشكل عام(٥٠) .

ومن نتائج هذا الصراع الإقليمي هي حالة الفوضى والعنف ، والانفلات الأمني والسياسي في اليمن ، فأيران عملت على جعل اليمن نقطة انطلاقها لممارسة دورها الإقليمي تجاه البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فالثابت لإيران في سياستها الإقليمية هو تعزيز وجودها ونفوذها في اليمن ومنطقة البحر الأحمر وسيطرتها على المضائق المائية المهمة ، التي تعد من الأهداف التي تراهن عليها في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية و بالمقابل فالسعودية ايضا في علاقاتها مع اليمن تعد أكثر تأثيرا من أي طرف آخر سواء أكان إقليميا أم دوليا، إذ تعد اليمن منطلقا استراتيجيا تتأثر به السعودية ، فإذا حدث إغلاق للمنافذ البحرية (مضيق باب المندب) تختنق السعودية ،فلم تجد غير اليمن طريقا للوصول إلى بحر العرب والمحيط الهندي ، فالحرب والفوضى التي تشهدها اليمن تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي السعودي أولا، وسياسة المشاركة ثانيا، التي من خلالها توظف السعودية الإمكانيات والموارد المالية والمعنوية من خلال المبادرة بالتدخل في الملفات المختلفة وبالذات

في اليمن من خلال عملية (عاصفة الحزم) (٥١).

لقد مثلت المعطيات الأمنية المتعلقة بضمان سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب و محاربة التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة (الدولة الإسلامية) وعصابات القرصنة ، في مقدمة الأهداف والمصالح الخارجية التي دفعت الدول الكبرى إلى التدخل في الشأن اليمني ، والتأثير على تصورات الأحداث اليمنية(٥٢)

لذا فإن الولايات المتحدة تتعامل مع اليمن من منظور أمني بحت سواءً كان في إطار المواجهة مع التنظيمات الإرهابية أم من جهة تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومن حول مضيق باب المندب وحتى من جهة تأمين أمن المملكة السعودية وذلك من منطلق أن فوضى اليمن قد تهدد أمن المملكة المهمة استراتيجيا لأمريكا والدول الصناعية غربا وشرقا وتشترك الدول الكبرى المهيمنة على مجلس الأمن في النظرة ذاتها مع ملاحظة أن فرنسا كانت إلى ما قبل ٢٠١٥ ، من أهم الدول المستثمرة في قطاع النفط ، بينما تحاول كل من روسيا وبريطانيا في أحلام العودة إلى المنطقة من بوابة علاقاتها التاريخية بالجنوب اليمني، إضافة إلى ذلك فقد كانت جزيرة سقطرى في المحيط الهندي محط أنظار القوتين الكبيرتين موسكو وواشنطن فقد حاولت كلا القوتين في إقامة قواعد عسكرية في الجزيرة وذلك بالتفاهم مع الجانب اليمني، أما بالنسبة إلى الصين فقد تضاعفت أهمية اليمن لديها خاصة مع تزايد النشاط التجاري للتنين الصيني حيث توفر السواحل والموانئ اليمنية قاعدة الانطلاق الأقرب إلى شرق القارة الأفريقية ذات الحسابات التنافسية بين الدول الكبرى(٥٣)

لذا فإن الاستنفار الأمني الدولي لكثير من الدول في بناء القواعد العسكرية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر والمصالح والاستثمارات الأجنبية في القطاعات النفطية وغيرها وتعاظم التهديدات في مضيق باب المندب وعشق البحر الأحمر والقرن الأفريقي وأعمال القرصنة في الصومال والحاجة إلى حماية الشركات العسكرية والنفطية والاقتصادية وإدارة الصراع عن طريق الحرب للوصول إلى الأهداف الأخرى ، وأن الأحداث الدولية الرامية إلى إعادة رسم وتشكيل الخريطة السياسية اليمنية ، كلها مصالح لها أثرها على الأحداث اليمنية الراهنة وتطورها المستقبلي (٥٤).

الخاتمة:

أن دولة اليمن جزء لا يتجزأ من دول الخليج من حيث وحدة العادات والتقاليد والعروبة وغلبتها في هذه المجتمعات في هذه الدول لذلك كل ما يحدث وفي أي دول من هذه الدول يؤثر سلبا

على باقي الدول وفي كل النواحي السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

ان الاحداث اليمنية قد بلغت درجة من الصعوبة والتعقيد الى الحد الذي جعل الاطراف الاقليمية والدولية المعنية بهذه الاحداث ان تتخذ مواقفا غير موحدة تجاهها، فكل الدول او الاطراف في هذه الحرب تسعى وفقا لمصالحها ولابد من انهاء الصراعات القائمة في اليمن لتحقيق الامن الاقليمي في هذه المنطقة حيث ان امن اليمن هو من امن المنطقة لأنه يعتبر جزء لا يتجزأ من امن الخليج ودول الجوار .

اضافة الى ما سبق فان امن اليمن ايضا مهم دوليا وعالميا لما يخلفه عدم الاستقرار في هذا البلد من عدم القدرة في الحفاظ على امنه البحري وفرض سيطرة الدولة اليمنية على الممرات البحرية المهمة في البحر الاحمر وخليج عدن الذي يعتبر من اهم ممرات الطاقة العالمي ، فلابد من تأمينه من اجل اطمئنان الدول المصدرة في عدم تعرض سفنها البحرية للقرصنة والاستيلاء عليها من قبل الجماعات الارهابية.

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يتلخص البحث بمجموعة نقاط وهي كالاتي:

١_ ان الصراعان السياسية في اليمن تأثر على دول الخليج بصورة مباشرة نتيجة القرب الجغرافي اولا والاجتماعي ثانيا.

٢_ لابد من توحيد جهود الاطراف المتصارعة في الداخل اليمني في انهاء الحرب من اجل استقرار اليمن والحفاظ على الامن الاقليمي والدولي في تأمين الممرات البحرية التي تحت سلطتها وحمايتها.

٣_ يعد الموقع الاستراتيجي المهم لليمن من احد اسباب التدخلات الخارجية فيه.

٤_ كل طرف من اطراف يتدخل في اليمن من اجل مصالحه فقط وليس من اجل مصلحة اليمن.

٥_ ان الموقع الحيوي لليمن جعل منه ذو تأثير ونفوذ مهم في المنطقة وجواره من دول الخليج قد نشط البعد الجيوستراتيجي للصراع.

٦_ ان اليمن يمثل مجالا حيويا لدول الخليج خاصة وللاقليم عامة فهو يطل على البحر الاحمر والبحر العربي والمحيط الهندي الذي يجعل منه منطقة مهمة في تامين عبور السفن البحرية للدول المصدرة عبر هذه الممرات البحرية.

قائمة المصادر:

١. عبد السلام يحيى المحطوري، المسارات التاريخية للتدخلات الاقليمية والدولية في اليمن، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت ٢٠١٢، ص ١٢١_١٢٢.

٢. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه إيران بعد احداث١١ ايلول ٢٠٠١،مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص١٦٥.

٣. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، التدخل الإيراني في اليمن :الأسباب _ الشواهد _ المخاطر، ٢٠١٣، متوفر على الرابط التالي : تم، www.khbar-alkhaleej.com ، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢.

٤. سعد شاكر شبلي، الأمن القومي العربي والتهديد ات الاستراتيجية الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٠٢.

5. عبد الحميد النهمي، المشروع الإيراني في اليمن، دار عمان للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص ١٨٧.

6. يوسف احمد، أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، العدد(٤_٥)، ٢٠١٥، ص ٢٧.

7. احمد يوسف وآخرون، حال الامة العربية ٢٠١١_٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢،ص ٥٣.

8. The Guardian , The Guardian view on Iran and Saudi Arabia: maximum pressure, maximum risks, 2019, https://www.theguardian.com, 2/5/2022.

9. محمد ابو سعدة، الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، محلة تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، العدد(٢٥ اكتوبر)، ٢٠١٩، ص١.

10. Dipaola, A., Blas, J. and Kennedy, W. , Aramco to Face Weeks without the Majority of Abqaiq's Oil Output, Bloomberg, September 17, 2019، https://www.bloombergquint.com, 3/5/2022.

11. Mathew, S., Pacheco, F. and Algethami, S. , Attacks on Saudi Oil Plants Risk Lowering Aramco IPO Valuation, Bloomberg, September 15, 2019، https://www.bqprime.com, 3/5/2022.

12.نجلاء مكاوي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت، ٢٠١٥،ص٢٦٤ .

13. محمد احمد ابو زيد، معضلة الامن اليمني _ الخليجي، دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد (٣٦)، العدد (٤١٤٠)، أب/٢٠١٣، ص ٧٥_٧٦.

14.عبد الملك المخلافي، اليمن إلى اين:حرب ودمار ام تسوية وحوار، ورقة عمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٣٩)، ٢٠١٥، ص ٩٩.

15.زاهر المحروقي، تداعيات الازمة اليمنية على عمان، مقالة منشورة، جريدة الرؤية العمانية، ٢٠١٥/١٠/١٤، متوفر على الرابط التالي :https://alroya.om/post/146136/، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٥ .

16. Leyrenzi, M., The GCC And The International Redactions Of The

Gulf:Diplomacy Security And Economic Coordination In A Changing Middle East,2011, I.B.Tauris, London, P_ 169.

17.لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، ٢٠٠٦،ص ٣.

18.جمال سند السويدي، المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، ص٧.

19.عبد علي المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١١،ص ٩٧ _٩٨.

20.ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي الأفق الاسود، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص١٥٨.

21.يوسف احمد، مصدر سبق ذكره، ٣٥.

22.خسائر السعودية في اليمن بالأرقام.. إلى أين وصل الفشل السعودي؟، الميادين، ٣٠/كانون الاول /٢٠٢١،متوفر على الرابط التالي: https://www-almayadeen-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.almayadeen.net، تمت -زيارته بتاريخ ٤/٥/٢٠٢٢.

23.المصدر نفسه.

24.السعودية تكشف حجم انفاقها العسكري في حرب اليمن، تقرير خاص، وكالة الصحافة اليمنية، ٢١/ مايو/٢٠٢٠، متوفر على الرابط التالي : http://www.ypagency.net/260307، تمت زيارته بتاريخ ٥/٥/٢٠٢٢.

25. NEIL PARTRICK, The UAE's War Aims in Yemen, sada, October 24, 2017, https://carnegieendowment.org/sada/73524, 5/5/2022.

26صادق عبد الحق، خسائر الإمارات في اليمن ودوافع ترميم علاقتها بهادي، تقارير عربية، العربي الجديد، ١٤/يونيو /٢٠١٨، متوفر على الرابط التالي : https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s/www.alaraby.co، تمت زيارته بتاريخ ٥/٥/٢٠٢٢.

27.المصدر نفسه.

28.اسماعيل حسن الحسني، مساهمة الجيش البحريني في الحرب على اليمن: المبررات، الفعالية والخسائر، تقدير موقف، مركز البحرين للدراسات في لندن، BCSI, ص١.

29.المصدر نفسه، ص ٢.

30.عبد الملك محمد عبد الله، حركات الاسلام السياسي في اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٣)، ٢٠١٢، ص٤٤_٤٥.

31.مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٩٣،ص٧.

32.توفيق مديني، ربيع ثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٨٦)،٢٠١١،ص ١١٧.

33.المصدر نفسه، ص ١١٨.

34.جلال عمر يعقوب، أولويات الاصلاح في اليمن وأجندة النقاط العشر، ملخص لحوار طاولة مستديرة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتشاتام هاوس بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨.

35.جسيكا فورسيث، فرص وعقبات للعمال اليمنيين في أسواق عمل دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٢٠١١/١،ص٢_٢٢.

36. AHMED NAGI, The War Comes Home, MALCOLM H. KERR _CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER, June 18, 2020,

https://carnegie-mec.org/diwan/82092,4/5/2022

.37سلمان العماري، واقع الصراع ومالات الحرب الجيوسياسية في اليمن، تقدير موقف، دراسة منشورة، مركز رؤية للبحوث والدراسات، آذار /٢٠١٩، ص ٤_٥.

.38المصدر نفسه، ص.9

.39فريق الازمات العربي، الازمة اليمنية الى اين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط _ الأردن، العدد السابع، شباط /٢٠١٥، ص.11

.40أحمد عردوم، الصراع السعودي _ الايراني وأثره على اليمن، دراسة بحثية، مجلة العلوم والقانون، المركز الديمقراطي العربي _ برلين، العدد (٢)، أذار ٢٠١٧، ص١٠.

.41سلمان العماري، مصدر سبق ذكره، ص ٩_١٠.

.42احمد عز الدين، خيارات السعودية في اليمن بعد تقليص القوات الإماراتية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١١/تموز /٢٠١٩، ص ٢.

.43المصدر نفسه، ص٣.

.44ما هو الصاروخ "المجنح" الذي ضرب به مطار أبها؟، (صور)، عربي٢١، ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٩، متوفر على الرابطhttps://bit.ly/30h99aW : ، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥.

.45بالأرقام.. هكذا استطاع الحوثيون استباحة سماء السعودية، تقرير خاص، الخليج أونلاين، ٢ يوليو/تموز ٢٠١٩، متوفر على الرابط : http://khaleej.online/G9AzDE، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥.

.46محمد الأحمدي، الامارات في اليمن: من دعم الشرعية الى تقويض ملامح الدولة، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان/٢٠٢٠، ص ١_١١.

.47عبد القادر الهلي،" مضيق باب المندب بين الاهمية الاستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الامنية "، دراسة بحثية، مجلة آفاق علمية، المجلد (١١)،العدد(٣)، ٢٠١٩، ص١١٧_ ١١٩.

.48حيدر عبد الجبار الخفاجي، "تركيا وايران رحلة التنافس على الطاقة"، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، العدد(١٧)، ٢٠١٨، ص ٢٦٦.

.49ممدوح بريك محمد حجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن، ٢٠١٤، ص ١٠١

.50عمر يوسف ، مستقبل اليمن بين التهديدات الداخلية والخارجية وأثرها على استقرار البحر الأحمر، دراسة بحثية، كلية العلوم السياسية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١١، متوفر على الرابط: https://k-astal.com/index.115، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥ .

51شحاتة محمد ناصر، "السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني حدود التأثير وأهم الملامح "، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(١٢١)، ٢٠١٧، ص ٥٥.

.52عادل عبد القوي الشرعبي، الدور الدولي تجاه اليمن، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، العدد(١) المجلد الثاني، ٢٠١٥، ص ٧٩.

.53عبد الله صبري، لعبة الأمم في اليمن حربا وسلما... مصالح وصفقات ومؤامرات، مقالة منشورة، المتابعات نت، ٢٠١٩/٤/٢٨، متوفر على الرابط :http://www.motabaat.com/2019/04/29 تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٤.

٥٤.سلمان العماري، مصدر سبق ذكره، ص٤_٥.